العربية وحرب اللغات

أ. د. جورج جبور(*)

أولاً: مقدمة في اللغات والحروب وأسلوب المقاربة:

للغات حدود كثيراً ما كانت تحدّدها الحروب، شأنها في ذلك شأن القوميات والدول. كلُّنا يعلم أن القوة الفعلية على الأرض هي المحدِّد الأهم لمكونات عالمنا البشري. ولعل ممّا يعلمنا إياه التاريخ - على تنوع ما يعلمنا إياه وتضاربه - أن القوي إذ يتجاوز حدود الأرض التي هو فيها، ويتقدم إلى أرض أخرى فيخضع ناسها، إنما يجعل لغته بقوته لغة عليا، لغة السيطرة. ومن المرجح أن تبقى الأقلية الفاتحة تمارس السيطرة اللغوية على لغات الناس الخاضعين. وبالمقابل تتنوع بين حدين تفاعلات الخاضعين مع اللغة المسيطرة: إمّا أن تبقى لغة الحكام والحكم فقط، أو تتوسع، فتنتشر بين السكان الذين كان نصيبهم الخضوع، فتصبح لغتهم أيضّاً إمّا وحيدة، وإمّا متشاركة مع ما كان لهم من لغات.

تلك خلاصة عامة عن اللغات والحروب أردت منها القول البسيط الواضح: للقوة الفعلية على الأرض الدور الأول في حروب اللغات. إلا أن

(*) رئيس الرابطة السورية للأمم المتحدة.

ألقى الدكتور جورج جبور هذه المحاضرة في قاعة المجمع بتاريخ ٢٦/ ٢/ ٢٠٢٠م.

الجملة التقريرية السابقة ليست كل الحكاية. ثمة لغات خضع ناسها، لكنهم في بعض الأحيان توصلت لغتهم إلى تسجيل الغلبة على لغة الفاتح.

ثم إن لدي عاطفتين متناقضتين في استعمال كلمة «حروب» للإشارة إلى العلاقات بين اللغات. هناك بين اللغات تفاعل وتقارض وتداخل وأحياناً علاقات ود وحسن جوار، وليس بالضرورة أن تكون بينها حروب. إلا أن «الظاهرة الحربية» لا تخفى في كثير من الأحيان، ومثالها الأوضح عبرنة أسماء الأمكنة في فلسطين المحتلة، ومن المتوقع أن تزداد بعد إعلان ما دُعِي بـ «صفقة القرن»، والتتريك الذي نشهده الآن في بعض الأجزاء الثائرة على الاحتلال التركي في الشمال السوري، تتريك هو متابعة يائسة لحملة التتريك التي قام بها الحكم العثماني في بلاد الشام خاصة، والتي جعلت اللغة التركية وسيط تعليم اللغة العربية لأبناء العربية. والحماقةُ فنونٌ بل جنون.

وأختم هذه الكلمات التقديمية باعتذار. ليست العربية اختصاصي ولا اللغات؛ فإذا كنت أقدم على كتابة هذا البحث، فإنني أفعل بروح هاوٍ لا محترف - والهاوي مُعرَّض للسقوط في هاوية - فإذا فعلت فلا ترددوا في انتشالي.

ثانياً: حروب اللغات في عالم اليوم: بضعة نماذج:

يطول البحث في ماضي حروب اللغات وتفاعلاتها، إلا أن في الوقت الراهن بضعة نماذج من العلاقات بين اللغات اخترت ثلاثة منها، وإمكانات النمذجة متعددة في كل حال، فلا يحجب ما اخترت نماذج أخرى.

إلّا أن ما ينبغي ألّا يفوتنا فحقيقة واضحة، رغم أننا - في ما أقدر - لا نحبها. تلك الحقيقة هي أن الإنجليزية تتفوق وتوالي التفوق. هي ليست اللغة الرسمية لكثير من دول العالم، إلا أنها اللغة الأولى في التداول العالمي. وأظنكم تعلمون أن كثيراً من الشركات الكبرى تجهر علناً بأن

الإنجليزية لغتها الرسمية، وإن كانت امتدادات فروعها في دول لا تتكلم الإنجليزية. إلى جانب الحقيقة السابقة ثمة حقائق أخرى تحسن الإشارة إليها أهمها أن الإسبانية تتوغل في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة ازدياد هجرة مواطني أمريكا اللاتينية، وأن مواطني بعض الدول المتقدمة يزداد إقدامهم على تعلم اللغتين الصينية واليابانية، ونعلم أن الصين واليابان دولتان تشهدان منذ مدة ازدهاراً اقتصادياً ملحوظاً. ولا ريب أن من المفيد للهيئات المعنية باللغات متابعةَ تطورات الإقبال على لغة ما أو الابتعاد عنها.

والآن إلى النماذج الثلاثة التي أشرت إليها في ما سبق:

١ -**الأنموذج الطامح إلى الانفصال معلناً اللغة سبباً كافياً أو أول لهذا الطموح**. ولعل مثله الأوضح في أيامنا الوضع في إسبانيا. إلا أن الطموح إلى الانفصال ذي الدافع اللغوي لا يقتصر على تلك الدولة العريقة التي كثيراً ما تآخى فيها الناس تاريخياً ضمن تكون إمبراطوري باحث عن الأمجاد مسطر لها. أسكتلندا لها شغفها بلغتها، ولكن نزعة الانفصال عندها لا تقتصر على الجانب اللغوي. للنزعة الاستقلالية الأسكتلندية دوافع اقتصادية واضحة تتمثل خاصة في مزيد من الرغبة في توثيق الصلات مع الاتحاد الأوروبي. أمّا المثال التاريخي الأوضح للانفصال الذي كان للغة دور كبير فيه فانفصال بنغلادش عن باكستان. ونعلم أن يوم اللغة الأم يستعيد ذكرى ٢١ شباط ١٩٥٢، حين احتج البنغاليون على كون الأوردو اللغة الرسمية الوحيدة لباكستان.

٢- الأنموذج المتشكل منذ عقود طويلة، القائم على أساس العيش المشترك بين اللغات، المتوازي المتساوي، والمعلن قناعته بهذا النمط من العيش. ولعل مثاله الأوضح الاتحاد السويسري. وتطمح كندا في أن تكون مثالاً

جذاباً جديداً لهذا الأنموذج، رغم عاطفة انفصالية لدى بعض أهل كيبيك.

٣- الأنموذج الذي يقوم على أساس محاولة دعم لغة بعينها على حساب اللغات الأخرى التي في الحيز السيادي، دعماً غير معلن، ولكنه ليس خافياً.

ولعل فرنسا أحد أهم الأمثلة لهذا الأنموذج؛ عارضت الأكاديمية الفرنسية، وهي أم اللغة الفرنسية والقومية الفرنسية، عارضت أن يكون للغات الفرنسية الجهوية أو المحلية مكان في الدستور. وكذلك أصدرت قانون حماية اللغة الفرنسية عام ١٩٩٤. وحاول الرئيس ساركوزي ذات عام، أمام تكاثر أعداد المسلمين في فرنسا، مواطنين ومتجنسين ولاجئين، حاول فتح نقاش لم يصل إلى نتيجة مرضية متفق عليها متعلقة بعناصر الهوية الفرنسية والثقافة الوطنية الفرنسية. ثم إن من الإنصاف لثقافة حقوق الإنسان التي تعتز بها فرنسا - حقاً أحياناً وباطلاً أحياناً أخرى - أن نشير إلى أمور تقع في النطاق نفسه، نطاق اللغة والهوية والقومية. في فرنسا قانون خاص باللغات المحلية من الواجب تدارسه، هو - كما أقدر - يعطي اللغات المحلية حيزاً يحميها، لكن عليها ألا تتعداه. ثم إن إدخال اللغات المحلية في الدستور أمر اقترحه في زمن ليس بعيداً عشرات النواب الفرنسيين. والرئيس شيراك الذي خرج من اجتماع أوربي ذات يوم من آذار ٢٠٠٦ حين تكلم من المنبر بالإنجليزية موظف فرنسي عالي الرتبة، هو نفسه رجل الدولة المعتز بالفرنسية الذي اضطر يوم ٢٢ تشرين الأول ١٩٩٦ إلى مخاطبة قوى الأمن الإسرائيلية بالإنجليزية حين أحاطت به ومنعته من التواصل مع الفلسطينيين أثناء زيارة له شهيرة للقدس. ولنتذكر أيضاً أن السياسي الفرنسي جوسبان صرح مرات أنه يحبذ الانفتاح على اللغة الإنجليزية. بل قد أقتحم عابراً المجال الطائفي الفرنسي فأبوح بأنني ألاحظ أن حماسة الكاثوليك في فرنسا للفرنسية تتفوق على حماسة

البروتستانت لها. وقد أتقدم فأقول: إن أغلبية الأدبيات الكاثوليكية إنما هي في الإيطالية والفرنسية، والإسبانية، وأغلبية الأدبيات البروتستانية هي في الألمانية والإنجليزية. وأذكر عن فرنسا تجربة شخصية خبرتها من خلال مؤتمر عن حقوق الإنسان دعاني إليه آنذاك محافظ نانت، الذي أصبح في وقت لاحق رئيساً للوزراء. فوجئت بأن المشاركين أغرقوا بالمنشورات الداعية إلى دعم اللغة البريتونية. أطلت في الشأن الفرنسي لأن سياساتها اللغوية – وهي المؤثرة في السياسات اللغوية لليونسكو – إنما ينبغي أن توضع تحت مجهر مضخم، فهي الرائدة في مجال الدفاع عن لغتها وثقافتها، والفرنكفونية مثال، والاتفاقية الدولية لحماية التنوع الثقافي مثال آخر. قلت: إن فرنسا هي أحد أهم الأمثلة لأنموذج الدولة التي تدعم لغة بعينها. ويتطور أمام أعيننا أنموذج آخر هو الهند التي ينص دستورها على العديد من اللغات. ثمة ما يشير إلى أن الهند العلمانية التعددية تتجه، بعد انتهاء عهد حزب المؤتمر، إلى دعم واضح للهوية الهندوسية والثقافة الهندوسية. وربما كان من المناسب إعارة المجمع اهتمامه لوضعية اللغات في بلدان آسيا شرقي العراق، وهي التي تأثرت لغاتها بالعربية تأثراً كبيراً، ومثاله الأوضح إيران. ذلك بحث مطلوب ضمن سياستنا العامة الكبرى في الانفتاح على الشرق بمكوناته جميعها. ولا ننسى أن يوم اللغة الأم الذي اعتمدته اليونسكو عام ١٩٩٩ إنما يؤرخ لحرب من البنغاليين ضد الأوردو كما أسلفنا.

تحدثت عن نماذج ثلاثة، وتقبل تلك النماذج وأمثلتها مزيداً من التدقيق القائم على حقيقة ثابته، هي أن كل حالة تنوع لغوي إنما هي – بالعلم الدقيق – حالة خاصة.

ثالثاً: العربية وحرب اللغات: الوضع الراهن :

العربية لغة أولى ورسمية معاً في دول جامعة الدول العربية، ولغة رسمية في دول أخرى منها إيران وتشاد. وثمة وضع خاص بدولتين عربيّتين عضوين في جامعة الدول العربية هما الصومال وجزر القمر.

في الصومال اللغة الصومالية إلى جانب العربية، وثمة حضور بارز للإنجليزية في التعامل الرسمي الدولي.

وأذكر عن تلك الدولة العضو في الجامعة حادثة كنت شاهداً عليها، ولا أود لها أن تُطوَى إيفاء لحق واحد من شخصيات جامعة الدول العربية. فأما الشخص فهو الدكتور سيد نوفل، رحمه الله، العليم الأول بشؤون الجامعة، وكان وقت وقوع الحادثة أوائل عام ١٩٧٩ أميناً عاماً مساعداً للجامعة.

كنت في مكتبه نتباحث في كيفية إعداد دراسة عن مؤتمرات القمة العربية كلّفني بإعدادها معهد البحوث والدراسات العربية، حين قال لي: «حان موعد قدوم السفير الصومالي». أبقاني رغم محاولتي الاعتذار شارحاً: «هي مقابلة بسيطة قصيرة يسلمني خلالها في دقيقة أو اثنتين دعوة الصومال إلى قمة عربية. اجلس وشاهد واشهد. قدم الضيف، وسلم رسالة الدعوة إلى القمة. رفض الحريص الدكتور نوفل استلامها. لماذا؟ هي مكتوبة بالإنجليزية. ثم توصلا، الضيف والمضيف، إلى حل وسط: يترك السفير الرسالة على الطاولة الصغيرة أمامه، ثم يأتي لاحقاً برسالة باللغة العربية.

كانت تلك حادثة مؤلمة عن الصومال، ولا أعرف الكثير عن جزر القمر وما يتكلمه أهلوها إلى جانب العربية. إلا أن مذكرة مني إلى رئيس مجلس الوزراء السوري تاريخها ١١ آب ١٩٩٧، أخذت على الحكومة السورية

عدم اكتراثها بمحاولات تجزئة تلك الدولة الشقيقة[١].

أتابع الحديث عن الوضع الراهن للعربية.

هي لغة رسمية منذ النشأة في منظمة الدول الإفريقية –الاتحاد الإفريقي حالياً–، وفي منظمة الدول الإسلامية – منظمة التعاون الإسلامي حالياً. أما الجمعية العامة للأمم المتحدة فقد عدلت من أجلها الميثاق، واعتبرتها لغة رسمية بعد أقل من شهرين من انتهاء حرب تشرين التحريرية. كان ذلك في ١٨ كانون الاول ١٩٧٣، وهو اليوم الذي سُمّي لاحقاً يوماً عالمياً للغة العربية، كما سيرد تفصيله. وفي هذا المعرض نقطتان تتطلبان تدقيقاً وثائقياً: الأولى: هل نوقش جدياً موضوع اعتبار العربية لغة رسمية في مؤتمر سان فرانسيسكو؟ بلغتني أحاديث أنّ محاولة جرت لاعتمادها لغة رسمية لكنني لم أتيقن، والعودة إلى المحاضر مستحسنة. أما النقطة الثانية فهي أن بعض المصادر المكتوبة تشير إلى أن ليبيا تقدمت بطلب اعتبار العربية لغة رسمية في أول السبعينات، إلا أنه لم يؤخذ بذلك الطلب. ويقتضي حرصنا على لغتنا أن ندقق في النقطتين.

إلا أن اعتبار العربية لغة رسمية للأمم المتحدة لا يعني أن لغتنا كانت غائبة عن المنظمات الدولية قبل ذلك التاريخ. يصح دائماً في الحديث عن العرب والمنظمات الدولية أن نتذكر أن الهيئة العليا في أية منظمة دولية عقدت مؤتمرها العام للمرة الأولى – وربما الأخيرة – في عاصمة دولة عربية هي لبنان. كان ذلك عام ١٩٤٨. إلى المؤتمر العام لليونسكو أشير. في ذلك المؤتمر كانت العربية لغة رسمية. لا أعلم هل كانت أعمال

(١) ص ١٨٠ من كتاب: «مذكرات إلى رئيس مجلس الوزراء السوري: ١٩٩٠-١٩٩٨» دمشق وبيروت – دار أبعاد – ٢٠٢٠.

المؤتمر منشورة بالعربية في بيروت أو باريس، لكن من المناسب التقصي.

وتدرج استعمال العربية في منظمات الأمم المتحدة المتخصصة، وبلغ الذروة عام ١٩٧٣ حين توجت لغتنا إحدى اللغات الست الرسمية.

وإذ أتيت إلى مؤتمر بيروت فلن تفوتني عنه ملاحظتان. لفرنسا سلطة مؤثرة في علاقتها باليونسكو لا يضاهيها تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في علاقتها بمنظمة الأمم المتحدة. ولا ريب أن من المفيد للباحثين في شؤون المنظمات الدولية التدقيق في نسبة القرارات المتخذة في اليونسكو التي عارضتها فرنسا، مع نسبة القرارات المتخذة في الأمم المتحدة التي عارضتها الولايات المتحدة. أرجح أنه بما لفرنسا من تأثير في اليونسكو كان لها فضل تزكية بيروت لكي تكون مكاناً لانعقاد المؤتمر العام عام ١٩٤٨. خطر ببال فرنسا – كما أحسب – أن تعلن للعالم أن بيروت باريس صغرى. تلك ملاحظة جادة، والتدقيق فيها مطلوب. أما الملاحظة الثانية فساخرة: حين اختتم مؤتمر بيروت أحب السيد جوليان هكسلي، وهو العلامة الإنجليزي الذي كان يشغل آنذاك منصب المدير العام لليونسكو، أحب أن يقوم بجولة سياحية في المنطقة. سجل يومياته السياحية في كتاب سخر فيه من ضعف القدرة الإملائية باللغة الفرنسية لنادل مطعم في طرطوس تناول فيه السمك. أثبت العالم الكبير نص فاتورة المطعم في كتابه. تولّد لدي انطباع أنه إنما فعل ذلك لأنه أراد التباهي بإتقانه الفرنسية.

ثم إن ثمة نقطة كثيراً ما نهملها رغم أهميتها الفائقة: ما نسبة استعمال العربية في المنظمات السابقة؟

في الأمم المتحدة للإنجليزية مكان الصدارة، تليها الفرنسية. أما اللغات الرسمية الأخرى فاستعمالها أقل. وقد اطلعت على إحصائيات تقول: إنّ

استعمال اللغات غير الإنجليزية في الأمم المتحدة يتضاءل باستمرار[٢].

أما في منظمة التعاون الإسلامي ومقرها جدة في المملكة العربية السعودية، فالعربية أولى تليها الإنجليزية والفرنسية. هكذا سجلت في دفتر مذكرات خاص بي خلاصة لحديث في ندوة شاركت فيها الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلو الأمين العام. كان ذلك عام ٢٠٠٧.

ولا معلومات لدي عن منظمة الاتحاد الإفريقي، وإن كنت أرجح أن العربية تأتي في الدرجة الثالثة من حيث الاستعمال بعد الإنجليزية والفرنسية.

كانت العربية لغة رسمية وحيدة في كل دول الجامعة ـ ربما ـ ما عدا الصومال. إلا أن هذه الوحدانية أخذت تتعرض للانحسار. بدا الأمر في العراق أولاً مع التقدم الدستوري للغة الكردية، واستمر غرباً في الجزائر، حيث اعتبرت الأمازيغية لغة وطنية أولاً ثم أصبحت لغة رسمية تشارك العربية في هذه الصفة. إلا أن التبعثر الأكبر إنما هو قدر العراق. في الدستور العراقي الراهن ذكر للغات أخرى لا أرى ضرورة للتدقيق في أسمائها وأعدادها.

ومما يجدر ذكره أن بعض الدول العربية أصدرت قوانين لحماية اللغة العربية، ومنها مصر. وأسجل هنا أن صديقاً عزيزاً علي، كثيراً ما كرّمني بالذكر في كتاباته، هو الدكتور عبد الوهاب المسيري – رحمه الله – رفع أمام القضاء المصري دعاوى على بعض أجهزة الدولة المصرية لاستعمالها الإنجليزية في مواضع تصلح لكي تستعمل فيها العربية. وممّا يجدر ذكره أن

(٢) إبراهيم بن يوسف البلوي، مندوب السعودية لدى اليونسكو، في بحثه: «حضور اللغة العربية في المنظمات الدولية» ص ١٣٩– ١٤٦ المنشور ضمن كتاب: " اللغة العربية حاضراً ومستقبلاً: التحديات والتطلعات. الفكرة والإحصائيات في ص ١٤٠. صدر الكتاب بمناسبة اليوم العالمي للغة العربية، عام ٢٠١٧.

المجلس الدولي للغة العربية تبنى فكرة حثّ الدول العربية على إصدار قوانين لحماية العربية، ووضع نصاً نموذجياً لذلك لديّ نسخة منه.

وذات يوم، أوائل عام ١٩٧٨، حدثني الدكتور محيي الدين صابر – رحمه الله – وكان المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)، عن النية في تأسيس منظمة خاصة لنشر اللغة العربية. أرجح أنها أُسِّست، إلا أن أخبارها غائبة. فإذا كنت مخطئا فمن الواجب زيادة تعريفنا بها.

قدمت في ما سبق لمحة عن وضع العربية في الدول العربية، وفي المنظمات الإقليمية التي تضم الدول العربية. أتقدم الآن لأبحث باختصار عن معوقات استعمال العربية، وهي كثيرة. إلّا أنني سأركز على معوقي العامية وتكاثر المفردات والتعابير الأجنبية.

في وضع اللغة العربية الراهن معوّقان شبها طبيعيين وان لم يكونا بريئين كلية من الافتعال: الأول هو العامية، والثاني هو تكاثر المفردات والتعابير الأجنبية في حياتنا اليومية، ولاسيما منها المفردات والتعابير الإنجليزية.

فأما العامية فقد أصبح لها قواميس متخصصة في آلاف الصفحات، وقد أشرت إلى موقف المجمع الرافض لهذه الظاهرة، كما عبر عن هذا الموقف المجمع بكامل أعضائه، وفي المقدمة رئيسه. وكذلك أشرت إلى الموقف الداعي إلى تقنين العامية، وبينت رأيي بوضوح في كتابي «**يوم اللغة العربية**»[٣] والعامية وثيقة الصلة باللحن، وكلا الامرين: اللحن والعامية، قديمان لدى العرب، ولم تثبت قدرتهما على إبعادنا عن اللغة في قوامها السليم.

وبمناسبة حديث اللحن لا بأس من التفكّه بما قرأته مؤخراً عن الخليفة الوليد ابن عبد الملك فيما ذكره الإمام السيوطي في كتابه «**تاريخ الخلفاء**»[٤].

(٣) دار البعث ووزارة الثقافة، الكتاب الشهري السادس والستون ٢٠١٤، ص ٢٠٦–٧.

(٤) القاهرة، مطبعة المدني، ط ٣، ١٩٦٤ ص ٢٢٣.

قال أبو عكرمة الضبي: قرأ الوليد على المنبر: «يا ليتُها كانت القاضية (بضمّ تاء ليتها)، وتحت المنبر عمر بن عبد العزيز وسليمان بن عبد الملك، فقال سليمان: وددتها والله».

هي تفكهة موجزة تصلح للاستشهاد بها حين يثار حديث الخوف من تَغُّول العامية على الفصحى. أليس اللحن جزءاً من العامية؟ وفي رأيي ورأي الكثيرين أن فصحانا محصنة بالقرآن الكريم وهو عاصم من اكتساح العامية لما ننطق.

أمّا عن تكاثر المفردات والتعابير الأجنبية في حياتنا اليومية فحدِّث ولا حرج؛ أُهنّيء المجمع بنجاحه في إزاحة لوحة تهتف بالإنجليزية: «أحب دمشق». وأحيي جريدة «الوطن» لأنها نشرت ذات يوم قريب رسماً كاريكاتورياً بارعاً يسأل به طالب زميلاً له: «كيف كان امتحانك بالعربية؟» فكانت الإجابة «فيري غود» – أي جيد جداً بالإنجليزية. أما ظاهرة الخوف على العربية من اللغات الأخرى فيبدو أنها قديمة، وفي ذلك ما يطمئن، ولو إلى حد. وإليكم هذا النص من محاضرة للدكتور رامز بعلبكي ضمن احتفالية اليونسكو بيوم اللغة العربية العالمي عام ٢٠١٦. في النص مقتطف بالغ الدلالة:

«من يقرأ مقدمة (لسان العرب) لابن منظور يجد عجباً.... فهو يقول في تسويغ تأليفه المعجم: «وذلك لما رأيته قد غلب في هذا الأوان، من اختلاف الألسنة والألوان حتى لقد..... صار النطق بالعربية من المعايب معدوداً، وتنافس الناس في تصانيف الترجمات في اللغة الأعجمية، **وتفاصحوا في غير اللغة العربية**، فجمعت هذا الكتاب في زمن أهله بغير لغتهم يفخرون...»[٥].

(٥) ص ١٣ من كراس: "ندوة جائزة الملك فيصل العالمية احتفالاً بيوم للغة العربية العالمي " باريس اليونسكو ٢٠١٦. التشديد مضاف.

ومن الجميل أن نتدارس: ما هي اللغات التي هددت العربية أيام ابن منظور المتوفى سنة ٧١١ هجرية. ويطمئننا هذا المقتطف بثبات صخرة العربية. وقبل ذلك وفوقه لدينا طمأنة من القرآن الكريم. إلا أن الطمأنات كلها لا ينبغي أن تشغلنا عن التصدي لتكاثر غير محمود العاقبة في المفردات والتعابير الأجنبية التي نتداولها.

قلت: إن معوِّقَي العامية والكلمات الأجنبية شِبها طبيعيين، إلا أن ثمة معوقاً ذاتياً، هو زهد أبناء العربية بلغتهم زهداً يريدونه هم أنفسهم أو يريده شطر كبير منهم. وحين طلعت علينا اليونسكو ذات عام قبل ما يقرب من عقدين بأن العربية مهددة بالاندثار كانت إلى زهد العرب بلغتهم تشير. إلا أن من الجميل أن أحداً لم يصدق حكاية الاندثار ما عدا - في ما أعرف - أحد الأدباء المغاربة الذي جاهر برأيه، وكان السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، في طليعة من تصدَّوا له.

كان ذلك حديثاً عن معوقين لغويين، وبه تفاؤل أمدنا به السيوطي وابن منظور، ويمدنا بمزيد منه دائماً تراثنا الذي نفخر به.

أما الحديث عن الحرف العربي فالتفاؤل فيه معدوم. يتراجع الحرف العربي. تنتقل لغات كثيرة من الكتابة بالحرف العربي إلى الكتابة بالأحرف اللاتينية. وليس في علمي أن لغة من التي هجرت الحرف العربي عادت إليه. أحد مسوغات الانتقال غياب بعض الأصوات عن الحرف العربي. هو غياب عولج ويعالج، وأمره سهل كما في P وV وg. وقد يود البعض التقدم في المعالجة إلى خلق أحرف جديدة. ذلك أمر مغرٍ بحثه. وقد أفعل في وقت لاحق، متذكراً دائماً أن الأكاديمية الفرنسية عجزت عن الاتفاق على جعل فاء (فيليب) حرفاً واحداً.

يبقى بعد ذلك من المعوقات حديث صعب خطير هو مكان اللغات المحلية في الدول العربية، وأول وثائق الدولة دستورها. وقد ألمعت سابقاً إلى شيء من هذا الحديث، وأعود إليه هنا بشيء من التوسع لراهنيته في شأننا العام.

في معظم الدول العربية – وربما في كل واحدة منها – مجموعات من المواطنين لها لغة خاصة بها تطورت عبر التاريخ وحافظت على نوع من الاستقلالية عن العربية. لست مطلعاً على دراسة جادة لهذه الظاهرة باتساعها الكبير، إلا أن جوانب منها خضعت للدراسة، وخضعت مع الدراسة إلى عناية دولية هادفة في توجهات منها إلى تفتيت المجتمعات الوطنية وإضعاف الشعور العربي العام.

في سورية مثلاً لغات محلية متعددة تتكلمها مجموعات صغيرة، ولا تمثل مشكلة حقيقية كالسريانية والأرمنية والشركسية. ولا بد هنا من تمييز السريانية من غيرها. إنها اللغة الأصيلة في سورية قبل الفتح الإسلامي. وهي التي كانت بها الكتابة الرسمية حتى عهد عبد الملك بن مروان، وبينها وبين العربية صلات تقارض كانت موضوع كتاب قيم لعضو المجمع العلامة قداسة البطريرك يعقوب أفرام الثالث – رحمه الله – وثمة بالمقابل لغتا مجموعتين هما التركمان والكرد. أولاهما كان وجودها خافياً لمعظم السوريين وظهر مؤخراً، أما الثانية منهما فقد كانت دائماً بادية للعيان، وأخذ ما تثيره في أيامنا هذه منحى خطيراً.

في خبرتي الشخصية أنني اكتشفت وجود مجموعة تتكلم التركمانية من خلال عملي معاوناً للنيابة العامة في اللاذقية قبل ستين عاماً بالضبط، أي: عام ١٩٦٠. كانت «العدالة» كثيراً ما تحاكم بالعربية رعاة ماعز من التركمان

يفهمون الإجراءات والأحكام عبر الترجمة. وفي أيامنا هذه نعلم أن الحكومة التركية الحالية كثيراً ما تحاول تسويغ أعمالها العدوانية على وطننا – وهي التي لا تسوغ – بالحديث عن حماية التركمان. ويعرف كل متابع لما تتعرض له سورية من إرهاب أن هناك مجموعة إرهابية تتناقل أنباءها وسائل الإعلام، تدعى الوحدات التركمانية.

أما الثانية البادية للعيان سابقاً التي عالجها بحكمة فائقة ابن لها كان له شرف أن يكون أول رئيس لمجمعنا، أقصد العلامة الأستاذ الرئيس محمد كرد علي، رحمه الله. أما هذه اللغة الثانية – الكردية – فقد أخذ المستثمرون الأجانب فيها– أعداداً قليلة من المجموعة المتكلمة بها، إلى مناح خطيرة في ظروفنا الراهنة، ولاسيما منذ أوائل العشرية الأولى من هذا القرن. يمكن لنا تأريخ بدء المناحي الخطيرة من حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١، ثم تضاعف الأمر مع الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وما تركه من أثر في سورية. ولا ريب أن كل واحد منا في هذه القاعة لديه إحاطته بالموضوع الذي يعرف القاصي والداني أنه ليس بريئاً أبداً من الاستثمار الخارجي فيه، العدائي في طبيعته لمبدأ وواقع السيادة السورية على كامل أراضي الدولة السورية. وأكتفي بهذا القدر.

ونعلم أن ما تثيره اللغة الكردية في سورية وفي العراق له ما يماثله في المغرب العربي. هناك اللهجة أو اللغة الأمازيغية التي وجدت مكاناً لها في دستور الجزائر. وكلنا يعلم الدور الفرنسي في تطور وضع لغوي أدى بالنتيجة – توخياً من قادة الجزائر لصيانة السلامة الإقليمية للدولة – إلى اعتراف دستوري. ولا تطيب النفس بمغادرة هذا الموضع في الحديث دون توجيه التحية إلى سوري جليل اعتنى بإرجاع الأمازيغية إلى أصول عربية هو

الزميل العميد المستشار محمد علي المادون – عافاه الله –، وإلى دبلوماسي ومناضل جزائري شديد المراس اعتنى بالأمر نفسه الذي اعتنى به المادون، هو الصديق الدكتور عثمان السعدي، وقد عمل في الخمسينات معلماً في القرى النائية من جبالنا الغربية، وفي السبعينات سفيراً للجزائر في دمشق.

أختم هذا الجزء من البحث بإصرار على أمرين هما: أولاً: ضرورة الإحاطة الكاملة بأوضاع اللغات المحلية في بلادنا العربية، وثانياً: ضرورة التعامل مع التنوع بروح المسؤولية عن وحدة الثقافة العربية المحترمة لحقوق الأقليات الثقافية. وتقف تلك الحقوق عند حاجز تهديد الوحدات الوطنية وإضعاف الشعور العربي العام.

رابعاً: أساليب دعم العربية في حرب اللغات مع تركيز خاص على يوم اللغة العربية:

لا يدعم اللغةَ العربية أمرٌ مثلُ الوحدة العربية. الوحدة قوة تتجسد في أمور عديدة أهمها أو من أهمها اللغة. وفي شهر شباط هذا نتذكر بفرح أننا أقمنا، ذات شباط جميل، وحدة بين سورية ومصر. ونتذكر بأسى أننا لم نعرف كيف نصونها ونوسعها.

الوحدة قوة، فكيف ندعم اللغة العربية ونحن في حالة من «شقاق الأشقاء»، لا يشتهيها لنا إلا الآخر الطامع بما لدينا من خيرات؟ وبالمقابل إنّ اللغة تصنع الوحدة كما في علم القومية العربية. العلاقة جدلية، ولعل بإمكاننا في هذا المكان تحسين وضع اللغة تحسيناً يؤدي – أو قد يؤدي – بالنتيجة إلى تحسين الوضع العربي.

ولا بأس أن أضع أمام الدول العربية فكرة تبلورت لدي في عام ٢٠٠٥، وكنت وقتها عضواً في لجنة دولية تستقصي كيفية تعامل بلجيكا مع من هم

على أرضها من أصول إفريقية. توصلت أثناء قيامي بالمهمة إلى حقيقة غائبة عن كثيرين، مؤداها أن متكلمي العربية من مواطني بلجيكا يزيد عددهم أضعافاً عن متكلمي الألمانية فيها. والألمانية في الدستور البلجيكي إحدى ثلاث لغات رسمية. طالبت رسميين بلجيكيين بتعديل الدستور البلجيكي بإضافة العربية، أو بحذف الألمانية. وكانت الاستجابة مغرية بالمتابعة. نهمل كثيراً من الأمور التي لا ينبغي أن تهمل. حين كرمني المنتدى القومي العربي في بيروت عام ٢٠١٦ بصفتي صاحب فكرة يوم اللغة العربية عدت إلى إثارة موضوع بلجيكا، ولكن باختصار. ثم ربما نسيته ونسيه الحضور. إلا أنني في ندوة عن المتنبي شهدتها، عقدت في دار النعمان للثقافة في جونية، لبنان، عام ٢٠١٨، تكلم شخص لم أكن أعرفه، فأوضح أنه مقيم في بلجيكا، وهو حالياً في زيارة لبنان، أوضح أنه يود إعلامنا أن أمام البرلمان البلجيكي اقتراحاً قدم مؤخراً لاعتماد العربية لغة رسمية رابعة في دستور تلك الدولة.

أذكر هذه الحادثة وأضعها أمام الدول العربية. من المتداول أن الدول الغربية تطالب بعض الدول العربية بإفساح المجال في دساتيرها لذكر لغات غير العربية. أليس من واجب الدول العربية أن تتحد أصواتها لتطالب بالحقوق الدستورية للغة العربية في بعض دول الغرب؟

قد تنجح المحاولة التي قيل: إنها تجري في بلجيكا وقد لا تنجح. إلا أنها ذات فائدة للعرب المقيمين في بلاد الاغتراب. إنها تحثهم على الافتخار بلغتهم. ونعلم أن كثيرين منهم يتجنبون علو النبرة حين يتكلمون العربية في إشارة ذاتية منهم إلى أنفسهم بأنهم مضعوفون(*).

(*) في القاموس المحيط (ضعف): «أضعفه: جعله ضعيفاً، وهو مَضعوف، والقياس: مُضْعَف». = [المجلة].

كانت تلك بعض المعوقات، وهي أكثر من أن تحصى. أساليب تحسين الوضع الراهن هي أيضاً أكثر من أن تحصى. وأية نظرة إلى أدبياتنا في هذا المجال تدلّنا على أساليب عديدة للتحسين، بالعشرات بل بالمئات، تمتد من تبسيط قواعد اللغة ولا تنتهي بالبراعة في ترجمة المصطلحات. وفي الخطة الشاملة للثقافة العربية المقرة من قبل الدول العربية عام ١٩٨٥ تفاصيل غنية بما يمكن أن يدعم انتشار اللغة. وحين ننظر إلى الخطة الوطنية للتمكين للغة العربية في سورية نجدها حافلة بالكثير القيم من هذه الأساليب التي تتبعها دولة كان لها شرف تأسيس أول مجمع للغة العربية. أما خطة النهوض باللغة العربية التي قدمتها سورية إلى مؤتمر القمة في دمشق، فهي – ومعها مآلها – تتطلب وقفة خاصة.

إلا أن أيّاً من كلّ ما سبق لم يلحظ فكرة فائدة اعتماد يوم للغة العربية.

أعلنت فرنسا تأسيس منظمة الفرانكوفونية في ٢٠ آذار ١٩٧٠ قمة فعاليات المنظمة تتجسد في اعتبار تاريخ التأسيس يوماً للغة الفرنسية. منذئذ تحاول فرنسا ما وسعتها الطاقة شغل العالم بذلك اليوم عن طريق كل ما تستطيع القيام به من فعاليات. تكاد الفرانكوفونية تستولي في دول عديدة على كامل شهر آذار. توسع يوم ٢٠ آذار إلى أسبوع فإلى شهر. لم تلحظ هذا التحرك الفرنسي الدؤوب المتحفز دائماً أية جهة عربية.

ويثور هنا سؤال: هل لغير فرنسا من الدول ولغير الفرانكوفونية من المنظمات أيام للغاتها؟ نعم لبعض الدول والمنظمات أيام للغاتها، ولست على إحاطة تامة في هذا المجال الذي تنفع متابعته. للإنجليزية لغتها وتحتفل به دول الكومونولث، ولمجلس أوروبا وللاتحاد الأوربي يوم للغات الأوربية هو ٢٦ أيلول من كل عام، ولليونان يوم للغتها المرتبط

بواضع نشيدها الوطني. وثمة منظمات لبعض اللغات كمنظمة الدول الناطقة بالتركية، والأخرى الناطقة بالإسبانية، والثالثة الناطقة بالبرتغالية. ولعل لكل منظمة منها يوماً للغة التي تنتظم حولها.

كانت كل هذه الأيام قبل أن تتجه اليونسكو خريف ٢٠١٢ إلى اعتماد أيام عالمية للغات الرسمية الست في الأمم المتحدة.

في حديث الأيام نلاحظ أن العربية أتت متأخرة في ترصيع أيام العام بيوم لها. لا أعرف أنه انطلقت مناداة بإحداث يوم للعربية قبل مناداتي بهذا الأمر في ١٥ آذار ٢٠٠٦. ويطيب لي أن أفصل في ظروف المناداة.

اتفقت مع جامعة حلب على إلقاء بحث في مؤتمر عن اللغات ينظمه معهد اللغات فيها، بالتعاون مع هيئات دولية عديدة كما أذكر. ولجامعة حلب قصب السبق على الجامعات السورية في مجال التعاون الدولي، وهي فضيلة تسجل لها. كان عنوان بحثي الشفهي «التنافس اللغوي العالمي ومكان العربية فيه». وضعت للبحث في أسطر قليلة خطة تهديني في كلامي الشفهي، وانهمكت في التفكير بموضوع الخاتمة. أردتها خاتمة وازنة(*) – وقد غفلت في ما سبق لي قوله عن محاولات محترمة لتحديد أوزان للغات، وهو حديث شائق يستحق محاضرة خاصة –. قلت: إنني أردتها خاتمة وازنة فمن أين آتي بها وما تكون؟ ارتفعت الفرانكوفونية بيومها من ٢٠ آذار ليلتهم الشهر كله كما أشرت قبل قليل. ويبدو أن مؤتمر حلب وموعده ١٥ آذار إنما حُدِّد موعده ليناسب جدول الانشغالات الفرانكوفونية. بل لقد تأكد لي هذا الأمر حين وصلت مساء ١٤ آذار إلى فندق «بولمان الشهباء» الذي تستضيف به جامعة حلب مدعويها. وجدت

(*) خاتمة وازنة: أي: راجحة جيدة ذات وزن وقيمة. = [المجلة].

بهو الفندق غارقاً في أنواع الزينة كافة. سألت موظفة الاستقبال عن سبب الزينة: هل هو عرس غني من أغنياء العاصمة الاقتصادية لسورية؟ قالت: كلا. بل هو عرس الفرانكوفونية. تملكني شعور بالحذر. كأننا ما نزال في قبضة الانتداب. وسريعاً ما استقرت في ذهني خاتمة البحث : «أريد عرساً للغتي». شغلت ذلك المساء بالبحث عن الموعد المناسب: يوم الوحدة السورية المصرية؟ ولكنها انهارت يوم تأسيس جامعة الدول العربية؟ ولكن من يفخر بجامعة هي محل انتقادات مجمع عليها. وبنور قذفه الله في الصدر – كما علمنا صاحب (المنقذ من الضلال) – هتفت لنفسي كما فعل أرخميدس: «وجدتها! يوم العربية هو يوم بدء التنزيل الشريف. يوم كانت أو نزلت من السماء «اقرأ». شعرت بالارتياح مضاعفاً. إنه يوم جليل من أيام العربية يربط الأرض بالسماء، وهو أيضا وثيقة تأمين لاستمرار فاعلية ما سأقول؛ لأنه لن ينسى، بل سيكون له أثر. وكان الأمر.

بعد أيام قليلة، وكنا على عتبة قمة عربية تعقد كما تعلمون أواخر آذار من كل عام، وضعت على الورق نصاً مكتوباً يثبت ما قلته شفهياً. بعثت بالنص عن طريق الفاكس إلى المعنيين، وفي عدادهم الأمين العام لجامعة الدول العربية، وبيني وبينه شيء من المعرفة؛ لأنه دعاني إلى «مؤتمر المفكرين العرب «الذي عقده بُعَيد أحداث انهيار برجي نيويورك عام ٢٠٠١. دعمت النص المكتوب بقصاصات صحف تظهر حماسة الرئيس شيراك للغته حين قاطع اجتماعاً شعر بأن الفرنسية أهينت فيه؛ إذ تكلم بغيرها أحد المسؤولين الفرنسيين. وسريعاً ما تناقلت الأنباء من الخرطوم في وهلة انتهاء مؤتمر القمة العربية تصريحاً للسيد عمرو موسى يقول به: إن القمة القادمة في الرياض سوف تبحث لأول مرة موضوع حال اللغة العربية.

لا أدّعي أنني السبب في التصريح، إلا أنني وضعت أمامكم تسلسل الأحداث كما بدا لي.

أستميحكم عذراً إذ أوغلت في تفاصيل تجربة أراها مثيرة لي شخصياً. فلأختصر. يذهب الوقت، وهو من ذهب. كان للجنة التمكين فضل نقل اقتراحي المزدوج إلى المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة: اقتراح أن يكون للعربية يوم، واقتراح أن يكون ذلك اليوم هو بدء التنزيل الشريف. كان ذلك عام ٢٠٠٨. عاد الاقتراحان بقرار يوافق على إحداث يوم، ولكنه جعل موعده تربوياً في الأول من آذار من كل عام. حجة اختيار أول آذار: أنه يكون الطلاب في مدارسهم في ذلك التاريخ، وهم المستهدفون، في حين يقع يوم بدء التنزيل في الصيف، أيام العطلة المدرسية السنوية. هكذا قيل، وليس بين يدي نص رسمي للكيفية التي سارت بها المداولات في منظمتنا للتربية والعلم والثقافة.

أحببت يوم أول آذار وتفاعلت معه، ومن أسف إبلاغي لكم هنا ما لم يبلغ، وهو أن «ألكسو» أهملت ذلك اليوم. لماذا؟ ربما لأن اليونسكو سألتها ألّا «تشاغب» على يوم العربية العالمي، طبقاً لقاعدة : لغة واحدة، يوم واحد. أمر نأتي إليه في النقاش. أتابع. تفاعلت مع يوم أول آذار، لكن همي بقي مشدوداً إلى ذلك اليوم ذي الارتباط العميق بالتاريخين العربي والإسلامي، يوم اللغة العربية الأكبر، بل يومها العالمي الحقيقي، الذي يحسن أن تعتبره يوماً وطنياً ثلث دول الأمم المتحدة؛ بل أن تعتبره يوماً جامعاً لها، عاصماً سياساتها من التعثر والتبعثر.

وتحت عنوان: «بدء التنزيل الشريف يوماً عالمياً للغة العربية» حاضرت في بيروت، يوم ٢٠ آذار ٢٠١٢، بدعوة من المجلس الدولي للغة العربية –

وهو هيئة نشطة مقرها دبي، تشكر لاهتمامها الدؤوب الذكي بالعربية – حاضرت مجدداً المناداة التي أطلقتها في جامعة حلب. نصت خلاصة وزعها المجلس عن مؤتمر بيروت على فائدة إحداث يوم عالمي للغة العربية بحسب التعبير الذي ورد في كلمتي. لكن الخلاصة لم تتقدم لتأييد فكرة تحديد اليوم العالمي ببدء التنزيل، تركت – لأمر في نفس البعض، والله أعلم– مغفلاً تحديد موعد لليوم. بعث المجلس بخلاصة أعمال المؤتمر إلى اليونسكو. حددت اليونسكو خريف عام ٢٠١٢ مواعيد لأيام عالمية للغات الرسمية. كان نصيب العربية – بموافقة المندوبين العرب في اليونسكو – يوم ١٨ كانون الأول، المرتبط بقرار اعتبارها لغة رسمية. أما اللغات الرسمية الأخرى فكانت أسعد حظاً في دلالة تواريخ أيامها العالمية على ثقافاتها الذاتية؛ فكان شكسبير للإنجليزية، وبوشكين للروسية، وسان جيه للصينية، وهو الشخصية الموغل تاريخها في القدم وذات الشأن في اللغة الصينية. وتوحد يوم الفرنسية العالمي بيوم الفرانكوفونية. أما الإسبانية فكان نصيبها يوماً يكاد يكون مقدساً لدى الإسبان، وهو يوم اكتشف كريستوف كولومبوس العالم المدعو جديداً. لكل يوم مأثرة تشير إلى إنجاز ذاتي إلا يومنا.

ما الشرح الرسمي العربي لهذا الإجحاف بحقوق الثقافة العربية وبالتاريخ العربي؟ لم أقع على شيء من هذا الأمر. هل عرف العرب بالرموز الثقافية للأيام الأخرى قبل أن يوافقوا على موعد لا رمزَ ثقافياً عربياً فيه؟ لا أدري.

تنفق المملكة العربية السعودية مشكورة على اللغة العربية في اليونسكو. وفي المرويات أن السيدة المديرة العامة لليونسكو أعلمت مندوب الدولة متولية الانفاق باليوم المقترح، فذهب به إلى الرئيس الدوري

للمجموعة العربية، فوافق باسم المجموعة، بعد استشارة زملائه مندوبي الدول العربية أو دون استشارتهم. الإجابة غائبة. قضي الأمر. غابت ثقافتنا وغاب تاريخنا عن يوم لغتنا العالمي.

لا صفة رسمية لي في شؤون العربية وشجونها، لكنني لم أرض عن اليوم المقترح. أنا الذي يعتبر نفسه قيماً على الفكرة، وإن لم تقر بقوامتي إلا هيئة لبنانية كرمتني، وإلى جانبها في الإقرار تعميم تاريخه ٢٠ شباط ٢٠١٧ من السيد وزير الإعلام بشأن يوم أول آذار من ذلك العام.

لا صفة رسمية لي في شؤون العربية، ولكنني أخذت أنادي، منذ وصل إلى علمي جدول الأيام العالمية، أخذت أنادي بضرورة تغيير موعد يومنا العالمي لكي يغدو منسجماً مع الأيام الأخرى، مرتبطاً بمأثرة ثقافية لنا. الموعد الراهن تذكير دائم بأن لغتنا أضيفت ولم تكن أصيلة كزميلاتها. وكان من حقها – عندي وعندكم كما أرجح – أن تكون رسمية منذ إنشاء الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو. ظلمت، وكنا آنذاك مثلها مظلومين، قليلي العدد.

برز المتنبي أولاً في مطالباتي بالتغيير، وقد نشرت المطالبة الأولى عام ٢٠١٤. أعلم أن لمالىء الدنيا وشاغل الناس أخصامه في حياته كما في مماته. وفي فعل تقية من الأخصام، ناديت أحياناً بأن تختار هيئاتنا ذات العلاقة واحداً من ستة رموز ثقافية عربية، هم بالترتيب الأبجدي: ابن خلدون، ابن رشد، ابن سينا، المتنبي، المعري، سيبويه. لكنني تابعت تفضيلي للمتنبي، وبالتحديد ليوم مصرعه في ٢٧ أيلول. أيدت وجهة نظري علناً هيئات غير حكومية محترمة مثل اتحاد الكتاب اللبنانيين، والمؤتمر القومي العربي، وجمعية العاديات السورية، وأفسحت وسائل الإعلام المجال لمطالباتي بيوم المتنبي، ولاسيما منها جريدة «البناء» اللبنانية اليومية.

ثم كان يوم ٦ آذار ٢٠١٩. فيه تصدرت جريدة «**البناء**» افتتاحية مفاجئة أيّد الأستاذ ناصر قنديل فيها، وهو رئيس التحرير، انتقاداتي الموجهة إلى الموعد الراهن ليوم اللغة العربية العالمي، وامتدح جهودي في سبيل تغييره، لكنه، وهنا تكمن المفاجأة، اقترح اسماً خارج نطاق الأسماء الستة التي ألفت ذكرها في محاضراتي ومقابلاتي ومقالاتي. اقترح رئيس تحرير البناء، وهو الشخصية المعروفة عربياً، اسم المعلم بطرس البستاني ليحل محل المتنبي. والمعلم البستاني – كما هو معروف– شخصية باذخة تفتخر العربية بقاموسه «محيط المحيط»، كما تتبنى هيئات عربية كثيرة أفكاره التحديثية، إضافة الى ذلك، هو من جعل من كلمة «سورية» مصطلحاً سياسياً، فتحدث عن السوريين والوطن السوري. ثم في أيار ٢٠١٩ أقيم احتفال كبير بمرور مئتي عام على ولادة العلامة الكبير، وألقيت كلمات، وصدرت تصريحات لمسؤولين لبنانيين تنادي بالمعلم البستاني رمزاً يرتبط اسمه بيوم اللغة العربية العالمي بعد القيام بمسعى ناجح هادف إلى إلغاء الموعد الراهن لذلك اليوم.

فتحت الجريدة لي صدرها للتعليق. في عدد لاحق، وعلى الصفحة الأولى من الجريدة ذاتها، طالبت بأن تتحالف الجهود أولاً من أجل إلغاء الموعد الراهن، المجحف بحقوق الثقافة العربية وحقوق التاريخ العربي؛ ثم بعد أن ننجح في إلغاء الموعد الراهن نتباحث في أي الرمزين الثقافيين الكبيرين أحرى بأن يربط اسمه بيوم لغتنا العالمي: أبو الطيب المتنبي أم المعلم بطرس البستاني؟

أقول قولي هذا في دمشق، في مجمعها للغة العربية، وهو بين مجامع لغتنا الأعرق. ولو كان لي أن أسال لسألت أن يوضع الأمر على جدول أعمال الهيئة الأكثر أهلية للدفاع عن لغتنا العربية، وعن ثقافتنا وتاريخنا.

خامساً: خاتمة:

موضوع حرب اللغات أو التنافس بينها أو تعايشها المشترك ومكان العربية في الحرب أو التنافس أو التعايش كبير لا يُشبَع. إنه من جهة موغل في القدم قدم الاجتماع البشري، وهو أيضاً متجه إلى المستقبل، فصانعو المستقبل هم الأكثر نفوذاً في صناعة اللغات. وإذا كان للخواطر والمواقف والذكريات السابقة فائدة، فهي فائدة الإصرار على أن على أبناء العربية الكثير مما يفعلونه في سبيل رفعة شأنهم. وأول عنوان لرفعة الشأن رفعة اللغة، واستيعابها لحاجات متكلميها ولمتطلبات العصر. وإذا بدا ما قدمته مفتقراً في أحايين إلى الصلابة المنطقية المطلقة في ترتيب الأفكار، وفي أحايين أخرى إلى التوثيق الدقيق المحكم، وإذا بدا في أحايين ثالثة جانحاً إلى الاستطراد، فما يكفيني منه أنه أثار نقاطاً أحسب أن فيها الجديد.

أهم الجديد من النقاط إيضاحه بجلاء أن يوم اللغة العربية الذي بدأت احتفالاتنا به منذ أكثر من عقد، إنما كانت ولادة فكرته من سورية، من الجمهورية العربية السورية، وأن علينا أن نعرف ذلك ونذيعه، وأن نفخر به ونفاخر.

* * *